سلسلة الاقتصاد البديل

في البحث عن مداخل للاقصاد البديل

الحراك الاجتماعي في تونس كنموذج

ليلى الرياحي

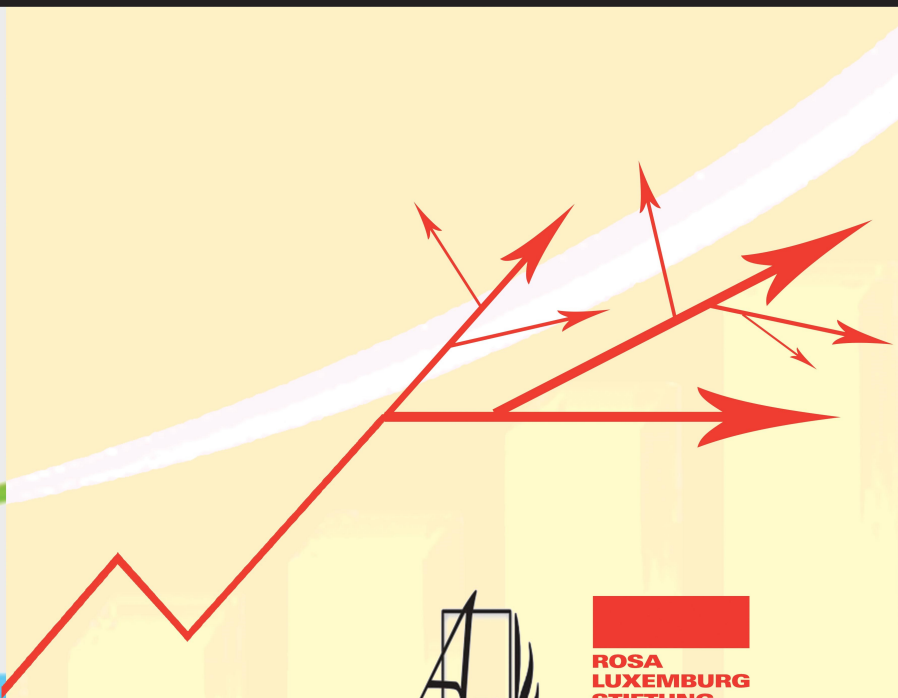

ROSA LUXEMBURG STIFTUNG
مكتب شمال إفريقيا
North Africa Office

في البحث عن مداخل للاقتصاد البديل

(الحراك الاجتماعي في تونس كنموذج)

ليلى الرياحي

تصدر هذه الأوراق بالتعاون بين

باحث رئيس للمشروع: محمد العجاتي
ترجمة: سونيا فريد
مراجعة لغة: أيمن عبد المعطي
منسق المشروع: شيماء الشرقاوي

لمتابعة أوراق هذه السلسلة ومادة أخرى مرتبطة بالعدالة الاجتماعية يمكنكم الاشتراك على موقع «عدالة اجتماعية بالعربي»
www.socialjusticeportal.org

رقم الإيداع: ٢٨١٢٤ / ٢٠١٧

«سلسلة الاقتصاد البديل»

في البحث عن مداخل للاقتصاد البديل.. الحراك الاجتماعي في تونس كنموذج

ليلى رياحي

عن الكاتبة: مهندسة معمارية، دكتورة في الهندسة المعمارية وأستاذة في المدرسة الوطنية للهندسة المعمارية والتعمير بتونس. ناشطة في المجتمع المدني. شاركت بطرق مختلفة في أهم المحطات التي عاشتها تونس بعد الثورة منها تنظيم انتخابات المجلس التأسيسي حيث كانت رئيسة الهيئة الفرعية للانتخابات لدائرة فرنسا ٢ أكتوبر ٢٠١١. كما شاركت في تنظيم المنتدى الاجتماعي العالمي مارس ٢٠١٣ كمسؤولة عن اللوجستيك وتهيئة الموقع الذي يحتضن الحدث. عضو مؤسس لحملة «ما قالولناش» المناهضة للاتفاقات التي عقدتها تونس مع صندوق النقد الدولي والموقعة في شهر مايو ٢٠١٣. انخرطت في المرصد التونسي للاقتصاد، وهو منظمة تهدف الى رصد السياسات الاقتصادية في تونس ومراقبة أنشطة المؤسسات المالية العالمية في تونس. تعمل حاليا مسؤولة عن العلاقات العامة للمنظمة.

هذه الأوراق نتاج سيمينار داخلي وتصدر بصفة غير دورية بدعم من قبل مؤسسة روزا لوكسمبورج من خلال الدعم المقدم لمؤسسة روزا من وزارة التعاون الاقتصادي والتنمية الألمانية ومحتوى هذه المطبوعة مسئولية كاتبها ولا يعبر بالضرورة عن موقف منتدى البدائل العربي للدراسات أو مؤسسة روزا لوكسمبورج.

المقدمة

إن الحديث عن «إعادة صياغة منوال التنمية» لطالما كان من ثوابت الخطابات الرسمية لكل الفاعلين السياسيين، حكومة ومعارضة، يمينا ويسارا، أحزابا ونقابات ومجتمعا مدنيا منذ شتاء ٢٠١٠، لكن رغم الإجماع على أولوية إعادة هيكلة الاقتصاد التونسي، لم تتحقق الإرادة السياسية الكافية لذلك طوال السبع سنوات الفارطة، وذلك بالرغم من التغيرات النسبية التي طرأت على تشكيلات الحكم وبالرغم من تواصل الضغط الاجتماعي المطالب بحلول للخروج من الأزمة.

يرى الصغير الصالحي أن أسبابا تاريخية متعلقة بنشأة السلطة في تونس تقف وراء غياب إرادة التغيير فيقول: «تتميز الحالة التونسية للتنمية غير المتكافئة بنشأتها على خلفية السيطرة السياسية التاريخية لبعض النخب (المناطقية) واحتكارها المزمن للحكم، والتي انطلقت من العهد الحفصي، وبذلك يأخذ تاريخ السلطة والسياسات الداخلية أهمية استثنائية في فهم الحالة.[1]» حيث يسوق المؤلف مفهوم «الاستعمار الداخلي» لتفسير ظواهر التنمية غير المتكافئة وكذلك مجمل السياسات الاقتصادية والاجتماعية والترابية التي عرفتها تونس منذ العهد الحفصي مرورا بفترة حكم البيات والاستعمار وبناء الدولة الحديثة ووصولا إلى التركيبة الحالية للسلطة. فرغم غياب مصطلح «المخزن» عادة عند توصيف المشهد السياسي التونسي، إلا أن ما يخلص إليه الصغير الصالحي بعد تحليل عميق ومطول لتركيبة السلطة، يمكن اختزاله في هذه العبارة ويتأكد هذا الطرح مجددا في السنوات الأخيرة أخذا بعين الاعتبار لطبيعة وأصول الفاعلين في السلطة وارتباطاتهم.

ومفهوم الاستعمار الداخلي يفرض علينا الانتباه إلى وجود مجموعة على قدر كبير من التجانس والاستمرارية تمكث في أعلى هرم السلطة وتستعمل أدوات وآليات استعمارية لفرض سيطرتها على بقية المجتمع وتسخر لذلك أجهزة الدولة. من هذا المنطلق، يصبح الحديث عن إمكانية قيادة هذه المجموعة للتغيير ضربا من الخيال، في مقابل ذلك يتأكد لنا أن إزاحتها، أو على الأقل التخلص من هيمنتها، شرط أساسي لبناء البديل.

بالمقابل، أتاحت دمقرطة الفضاء العام وتوسع هامش الحريات في تونس الفرصة للفاعلين السياسيين الكلاسيكيين المعارضين للسلطة، كأحزاب المعارضة والنقابات والمنظمات، مجالا واسعا للعمل على تعديل موازين القوى السياسية وعلى نشر رؤية اقتصادية مغايرة إبان الثورة، غير إنها كانت غير قادرة على التفكير والإبداع من خارج

(١) الصغير الصالحي، الاستعمار الداخلي والتنمية غير المتكافئة، منظومة التهميش في تونس نموذجا، تونس، ٢٠١٧

المنظومة القائمة المهيمنة وبقيت تساير الأحداث فترد الفعل تارة وتصمت تارة، أو تكتفي بالتنديد لرفع الحرج عنها، ولم تتمكن من طرح نقاش جدي حول المنوال الاقتصادي الفاشل.

فعلى المستوى الاقتصادي، تختص تونس، كما العديد من دول الجنوب، بمجموعة من العوامل التي تحد من إمكانيات التفكير في منوال اقتصادي-اجتماعي بديل نذكر منها المديونية المفرطة والارتهان لشروط المؤسسات المالية العالمية والاقتصاد الريعي الغير المنتج وضعف مؤسسات الدولة وفسادها وعدم قدرتها على القيام بأدوار التعديل وإعادة توزيع الثروة ولا حتى إنتاج دراسات وسياسات واستراتيجية وطنية تخدم الصالح العام والمصالح الشعبية ومناهج تعليمية وأكاديمية خاضعة لهيمنة الرؤى الليبيرالية في طرح المسألة الاقتصادية والاجتماعية وانتشار الثقافة الاستهلاكية... غير أن إمكانيات التغيير ترتبط أساسا بقدرة مجموع الفاعلين المعنيين على التحرر من المنظومة الاقتصادية الفاشلة والشروع في بناء منوال يتلائم مع الإمكانيات المتوفرة ويحمي ويراكم الثروة داخل المجتمع، ويتفاعل مع سياقه التاريخي والجغرافي والجيوسياسي للجعل من العدالة الاجتماعية مطلبا مركزيا، وهذا ما يفترض حدا أدنى من استقلالية القرار السياسي والاقتصادي ومجالا كافيا لصياغة وتفعيل سياسات تصب في الصالح العام، بالإضافة إلى أهمية التأسيس لكتلة تاريخية تدفع نحو التغيير.

في الحقيقة، إن حالة عدم الرضى التي تسود المجتمع التونسي حول المنوال الاقتصادي المنتهج منذ عقود تبرز من خلال الديناميكية المجتمعية المهولة التي تعيشها تونس منذ شتاء ٢٠١٠ والتي يدفعها فاعلون سياسيون غير كلاسيكيون على رأسهم المعطلون من أبناء الجهات المهمشة. فهم من يطرحون الإشكاليات والقضايا الوطنية في شكل تحركات اجتماعية محلية وحركات احتجاجية، وهو ما يمكن توصيفه برسائل واضحة المعالم حول أمهات القضايا موجهة إلى مختلف هياكل السلطة والمعارضة والرأي العام والتي تمثل المداخل الأساسية من حيث الموضوعات والإشكاليات المطروحة لرسم منوال اقتصادي يقطع مع منظومة التهميش ويؤسس لمركزية قيمة العدالة الاجتماعية.

نحن لا نؤمن بإمكانية بناء منوال اقتصادي بديل من داخل المنظومة السياسية والاقتصادية الراهنة، ولا على إمكانية إيجاد وصفة سحرية من سياسات اقتصادية كلاسيكية تحقق العدالة الاجتماعية والرفاه للجميع، بل نراهن على أن المنوال الاقتصادي المستديم والفعال يبنى انطلاقا من تجارب على مستوى الاقتصاد الجزئي وفي إطار سياسات وتوجهات عامة تعطي الأولوية للإشكاليات الكبرى التي تمس الشق الأوسع من المجتمع، واعتمادا على قيم تضامنية واجتماعية تضع «الإنسان» في قلب المنظومة الاقتصادية والمجتمعية.

من هذا المنطلق، يصبح الحديث

عن مداخل الاقتصاد البديل مستقطبا على حد سواء لمجموعة من المكونات الأساسية، تتمثل في طرح للإشكاليات الكبرى التي يجب الإجابة عليها، والفاعلين المعنيين بالتغيير، والمجال المستقل الضروري للقيام بتجارب بديلة وتطويرها من خارج المنظومة المهيمنة وكذلك القيم المركزية البديلة في التعامل مع المسألة الاقتصادية والاجتماعية. سنحاول في هذا المقال تقديم رؤية أولية لهذه المداخل من داخل السياق التونسي.

منهجيا، سنهتم في الجزء الأول بالتمعن في أهم المخاضات الاجتماعية التي طبعت تاريخ تونس الحديث، سيساعدنا هذا التمشي على إبراز تاريخية الإشكاليات الاقتصادية التي أفرزتها المنظومة المهيمنة وخاصيات مجالات تطبيقها الجغرافية، كما سيساعدنا على فهم الدور الذي لعبه الفاعلون السياسيون المهمشون في هذه المحطات وعن أهم القضايا الاجتماعية والاقتصادية التي مكنت من التعبئة وأعطت لهؤلاء الفاعلين الإمكانيات الضرورية للدفع نحو محاولات التغيير. أما الجزء الثاني فسيهتم بالبحث عن سبل المساهمة في تجميع هذه الإمكانيات في أفق خلق مجال للتنظيم والتجريب والمراكمة، يكون هدفه تجنب إعادة إنتاج التجارب السياسية والتنظيمية الكلاسيكية بمنطق التعبئة تحت يافطة شعارات سياسية عامة بل تتجاوزه للتأسيس لتجارب اقتصادية مقاومة قادرة على خلق شروط فك الهيمنة والارتباط مع المنظومة السائدة على قاعدة ثقافة وممارسة اقتصادية إنسانية بديلة.

١- المخاضات الاجتماعية كمداخل لمنوال بديل

١:١- لماذا الاهتمام بالحركات الاجتماعية؟

تعرضت العديد من البحوث -السوسيولوجية خاصة- إلى دراسة الحركات الاجتماعية كظواهر مجتمعية وسياسية كانت محددة في تاريخ العديد من البلدان، واهتمت أغلب الدراسات بمحاولة فهم الحركات الاجتماعية وتصنيفها معتمدة معايير مختلفة كالديمومة أو التركيبة أو الآليات إلخ. ولكن مثل هذه الإنتاجات الفكرية والتصنيفات اللغوية قد لا تتماشى مع سياقات بلدان الجنوب بخصوصياتها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية ومن هذا المنطلق نرى بضرورة الاشتغال على خلق تعبيرات مفاهيمية أكثر خصوصية بالسياقات المجتمعية المختلفة ضرورة عن سياقات بلدان المركز ويمكن إدراج المثال التونسي ضمن هذه المقاربة. اعتمادا على هذا التحليل، والذي نرى بموضوعيته، سنستبدل مصطلح الحركات الاجتماعية بمصطلح المخاضات الاجتماعية والذي نقصد به الحركات والتحركات والاحتجاجات والانتفاضات وحتى الثورات. فاهتمامنا بهذه الظواهر يأتي في إطار البحث عن المؤشرات الأساسية التي تبرز أعمق ما بالمجتمع من هواجس متعلقة بالوضعية الاقتصادية والاجتماعية وأكثرها قدرة على خلق حالة من التعبئة من أجل التغيير، على اعتبار أن ما يهمنا بالأساس هو الشعارات التي

يرفعها المخاض المجتمعي كتعبير عفوي ومباشر من داخل السياق تعطي صورة واضحة عن أسباب التوتر الاجتماعي وأساسيات تحليل الواقع.

من ناحية أخرى، يهمنا في موضوع الحركات الاجتماعية ما يشير إليه جاك بوشي من قدرة لدى الحراك الاجتماعي على خلق مجالات مستقلة حيث يقول «يتضمن عمل الحركات الاجتماعية بعدا لتوجيه المجتمع نحو قضايا ذات أهمية في العلاقات الاجتماعية. هذا ما يشير إليه آلان تورين (١٩٧٨) على أنه «شامل « أو «تاريخي». ويشكل هذا البعد المتعلق بهيكل أو حالة العلاقات الاجتماعية، البعد الأساسي الذي يتدفق منه كل من الأبعاد المؤسساتية (صراع السلطة) والأبعاد التنظيمية (المطالب، والموارد) للعمل الجماعي. غير أن التوجهات الاقتصادية، وتحديدا علاقة الاقتصاد بالمجتمع، هي مسألة مركزية في تحديد للعلاقات بين الفاعلين الاجتماعيين، سواء من حيث إنتاج الموارد أو استهلاكها أو استخدامها. وهكذا، فإن الحركات الاجتماعية، في الوقت نفسه الذي كانت تقود فيه نضالات حاسمة في الفضاءات الاقتصادية الخاضعة للرقابة والموجهة نحو رأس المال من جهة والدولة من جهة أخرى، قد أعطت نفسها تاريخيا مساحة مستقلة للتدخل والبناء الاجتماعي والاقتصاد: الاقتصاد الاجتماعي.»[٢] أي أن للمخاضات الاجتماعية، بالإضافة إلى قدرتها على وضع الإصبع على مواطن فشل المنوال الاقتصادي، قدرة على فتح مجالات جديدة للتفكير والتجريب وابتداع حلول بديلة.

١:٢- بسطة عن أهم الحركات الاجتماعية والانتفاضات الشعبية في تاريخ تونس الحديث، الخصائص والشعارات

يحفل تاريخ تونس الاجتماعي الحديث بالعديد من المحطات المفصلية التي كان الفاعل الأساسي فيها مخاضا اجتماعيا. سنعرج في هذا المقال على عينة من أهمها والتي طرحت إشكاليات اقتصادية واجتماعية ولعبت دورا مركزيا في تكريس ثقافة الاحتجاج والانتفاض والتعبئة من أجل التغيير الاقتصادي وهي ثورة علي بن غذاهم (١٨٦٤)، ثورة الفراشيش (١٩٠٦)، انتفاضة الخبز (١٩٨٤)، أحداث الحوض المنجمي (٢٠٠٨) وثورة الكرامة (٢٠١٠). وتهدف هذه البسطة إلى التمعن في حيثيات اندلاع المخاضات ومجالها الجغرافي والشعارات التي رفعتها -أو الاشكاليات التي طرحتها-.

ثورة علي بن غذاهم

اقترنت الثورة في المخيال الشعبي

(2) Jacques L. Boucher, Mouvements sociaux et économie sociale: un arrimage en constante reconstruction, Economie et Solidarité, N°33, Volume 2, Presse universitaire du Quebec, 2002

التونسي بمخاض اجتماعي شعبي قاده علي بن غذاهم انطلق في ١٠ مارس ١٨٦٤، أي قبيل قدوم الاستعمار الفرنسي إلى تونس في سياق سياسي متأزم مرتبط بقرب نهايات الدولة الحسينية وبداية ارتهان تونس للقوى الأوروبية عبر آلية المديونية الخارجية[٣] وكان شعاره الأساسي «لا ضرائب شخصية[٤]».

في كتابه «أصول الحماية الفرنسية على تونس ١٨٦١-١٨٨١» يعود المؤرخ الفرنسي جان قانياج مطولا على هذه الحقبة فيقول: «فوجئت الحكومة التونسية في ربيع سنة ١٨٦٤ بانتفاضة قبائل، سرعان ما امتدت في بضع أسابيع إلى كامل البلاد. وكان الترفيع في الضرائب، هو الدافع المباشر لها. غير أن ذاك الاستياء كانت له أسباب أبعد المدى»، يذكر منها المؤلف رفض الشعب للإصلاحات على النمط الأوروبي التي كان يقوم بها الباي بإيعاز من مستشاريه من مماليك وسفراء غربيين، كإعادة تنظيم الإدارة والعدلية وذلك بتعلة إلحاق تونس بالعالم المتقدم. فعلى المستوى السياسي، انطبعت الإصلاحات بمزيد مركزة[٥] السلطة في يد المجموعة الحاكمة والمتكونة من عائلة البايات والمماليك وبعض العائلات المقربة وكذلك بالنسبة للإصلاحات العدلية التي أصبحت معقدة وممركزة وتتطلب من الأهالي التنقل إلى المدن والمكوث فيها طويلا لفض قضاياهم.

وفي وصف لحالة الاحتقان، يقول المقدم كامبيون، مدير المدرسة الحربية أن ذاك «يطلب العربي من سيده قبل كل شيء ألا يرهقه بالضرائب، وأن يتولى إدارته أقل عدد ممكن من الموظفين، وأن يوفر له عدالة محلية سريعة البت في القضايا، ولا أثر لأي شيء من هذا اليوم. فالبلاد مدينة بسبب اندفاع تلك الحكومة الصغيرة في إنجاز الأشغال الكبرى.» وتنهنا هذه الشهادة إلى السياسة التي انتهجتها الدولة الحسينية آنذاك والمتمثلة في التداين المفرط للقيام بمشروعات كبرى لا تعود في مجملها بالنفع على عامة الشعب، ولعل المثال الأكثر تعبيرا على ذلك هو مشروع ترميم «الحنايا» وهي قنوات رومانية تجلب الماء من منطقة زغوان إلى مدينة تونس، «غير أن سكان الحاضرة كانوا ناقمين على دفع مقابل الماء الذي يستهلكونه. أما الريفيون، فكانوا ساخطين على دوريات المراقبة التي تمنعهم من تحويل المجاري لفائدتهم. وسرعان ما تحسر الجميع على ذلك العمل الجبار الذي كان سببا في إفلاس الأيالة».[٦]

كما يأتي هذا المخاض الاجتماعي كردة فعل شعبية على بوادر الاستعمار

(3) Eric Toussaint, La dette, l'arme qui a permis à La France de s'approprier La Tunisie, www.cadtm.org, 2016

(٤) ضرائب على الرقاب دون علاقة بالأملاك أو بالإنتاج.

(٥) كإنشاء مجلس مصغر متكون من ٢٥ عضوا مكلف بالنظر في كل القضايا قبل عرضها على المجلس الكبير والتقليص من صلاحيات الشيوخ وإرساء دستور للبلاد لم يكن له أثر فعلي على الحياة اليومية

(٦) جان قانياج، أصول الحماية الفرنسية على تونس ١٨٦١-١٨٨١، برق للنشر والتوزيع، ٢٠١٢

الأوروبي[٧]، وكإجابة على تواطؤ الطبقة الحاكمة مع الأجانب حيث تنامى الوعي العام بمصادرة القرار الوطني وتواترت التهم نحو الوزير خزندار بكونه قد باع البلاد بعد أن ساهم في إغراقها بالديون، وكان ذلك كافيا لتأجيج الوضع وانقلاب الشعب على الطبقة السياسية الحاكمة رافعين شعارات «لا مماليك» و«لا دستور» وطالبوا «بتخليصهم من البدع ومنع وسق الحبوب إلى الخارج»[٨].

ونلاحظ من خلال الشعارات التي رفعها المنتفضون تقدم الوعي بمسألة السيادة الغذائية واستنكار ممارسات الاحتكار والتصدير والانتباه إلى بدايات هجمة استعمارية على الفلاحة التونسية ستتأكد في غضون بضع سنوات. ويذكر ابن أبي ضياف في هذا السياق أن الثوار «داموا يجرون حبوبه بفناء البرج أياما يوزعونها على المحتاجين منهم وهم يقولون: استرجعنا بعض ما نهبه منا»[٩]

خطرة الفراشيش

كنتاج مباشر لسياسات الاستعمار الفلاحي وتواصلا للمقاومة الشعبية التي أطلقها علي بن غذاهم ودفاعا عن السيادة وقوت العيش، عرفت تونس سنة ١٩٠٦ محطة ثورية مهمة كان مهدها المجال الجغرافي لقبيلة الفراشيش أي تالة والقصرين، (خطرة الفراشيش) وهي ثورة صغار الفلاحين ضد المستعمرين والمتواطئين معهم. ويرجع الهادي التيمومي[١٠] أسباب هذه الانتفاضة إلى مجموعة من العوامل السياسية والاقتصادية والمناخية لعل أهمها ما يتعلق بالفلاحة والأرض. ففي تلك الفترة، عمدت السلط الاستعمارية إلى تجريد الفلاحين من أراضيهم كما استعمل المعمرون شتى الطرق للاستحواذ على أراضي الأهالي حتى انهم «... كانوا يتذمرون من تقلص مساحات الأراضي بالبلاد نظرا لاستحواذ المستوطنين الأجانب على أكثر من ٨٥٠٠٠٠ هكتار (شراء وكراء) ونظرا كذلك إلى استيلاء الأعيان المحليين المتعاونين مع الاستعمار على مساحات هامة، كما كانوا يشتكون من عدم امتلاكهم الأرض التي يخدمونها. وقد فقد عدد لا يستهان به من الفلاحين أراضيهم الخاصة، إما لأنهم اضطروا تحت وطأة ظروفهم المعيشية السيئة إلى بيعها للمستوطنين الأجانب، أو لأنهم سقطوا فريسة للحيل التي نصبها لهم بعض المضاربين الأجانب المستغلين سذاجتهم وجهلهم باللغة الفرنسية، كما نشير إلى أن الخلافات الحادة على الحدود بين أراضي القبائل كانت فرصة مكنت الأجانب الأوروبيين من التسلل إلى تلك الجهات ووضع أيديهم على أراضي عائلات

(٧) حيث لم تكن الأمور قد حسمت بعد لصالح فرنسا أمام بريطانيا وإيطاليا

(٨) جان قانياج، أصول الحماية الفرنسية على تونس ١٨٦١-١٨٨١، مرجع سابق.

(٩) أحمد ابن أبي ضياف، إتحاف أهل الزمان بأخبار تونس وعهد الأمان، تونس، ١٩٦٣

(١٠) الهادي التيمومي، انتفاضة القصرين، تالة ١٩٠٦، دار محمد علي للنشر، تونس، الطبعة الثانية ٢٠١١

بأكملها. »[١١] وفي ذلك استهداف مباشر لمورد الرزق الأساسي للأغلبية من الشعب التونسي وتكريسا للاستعمار الزراعي.

وتزامنت هذه السياسة المعادية للفلاحين مع عوامل مناخية صعبة تمثلت في سنوات متتالية من الجفاف (ما يسمى في الثقافة الشعبية بالشدة الكبرى) بينما لم يتوارى كبار التجار من العائلات المخزنية القريبة من البايات عن مواصلة تصدير الحبوب حتى غلي ثمنها.

ولم يقف استهداف الفلاحة التونسية على الاستيلاء على الأرض، بل تم تشديد الخناق على الممارسات الفلاحية التقليدية (كحركات الهطاية والعشابة) والتضييق على الانتفاع بالحلفاء والغابات وهي مورد رزق هام للأهالي، وذلك في إطار الضغط والدفع نحو التغيير التعسفي لنمط العيش من فلاح -خماس- راعي إلى أجير فلاحي أو عامل، وتركيز المجموعات البشرية لاستخدامها كيد عاملة في الصناعات الاستخراجية، فقد عرفت هذه الحقبة انطلاق الأنشطة المنجمية في كل من الجنوب الغربي الغني بالفوسفات والشمال الغربي لإنتاج الحديد.

وفي إطار نفس سياسة التوطين قصرا والحد من تحركات القبائل وتفقيرها لإجبارها على العمل بالمناجم، أحكمت المراقبة على الحدود الجزائرية لعرقلة تحركاتها والحد من التجارة الحدودية وتفكيك النسيج الاجتماعي والاقتصادي الذي كان (ولا زال) يجمع سكان شمال أفريقيا[١٢].

كما يذكر التيمومي أن من الأسباب المباشرة لهذه الانتفاضة تفاقم الفساد والرشوة واستبداد أعوان الإدارة المحلية واستشراء الربا وصلف المستعمرين واحتقارهم للأهالي، وكذلك التجنيد القصري بالإضافة إلى تفاقم الضرائب وإثقال كاهل الفلاحين والطبقات الوسطى والفقيرة.

انتفاضة الخبز ١٩٨٤

في بداية الثمانينات وعلى إثر أزمة اقتصادية حادة، تعمق ارتهان الدولة التونسية للمؤسسات المالية العالمية لرسم سياسات اقتصادية تحت مسمى برنامج الإصلاح الهيكلي، وفرض سياسات تقشفية من أبرز ملامحها رفع الدعم عن المواد الغذائية الأساسية. لم تتأخر ردة فعل الشارع التونسي إذ: «انطلقت انتفاضة بطريقة عفوية من قرية دوز في الجنوب يوم السوق الأسبوعية الخميس ٢٩ ديسمبر ١٩٨٣ في ردة فعل على مضاعفة ثمن الخبز الذي أقرته الحكومة تماشيا مع توصيات صندوق النقد الدولي. وانتشرت الاحتجاجات إلى قبلي والحامة وقابس وفريانة وقفصة ثم توسعت إلى جل أرجاء البلاد وصولا إلى العاصمة مساء ٤ يناير ١٩٨٤. وقد جوبهت بقمع رهيب ونزل الجيش واستعمل الرصاص ضد

(١١) الهادي التيمومي، تاريخ تونس الاجتماعي ١٨٨١-١٩٥٦، دار محمد علي للنشر، تونس، الطبعة الثانية، ٢٠٠١

(١٢) إدريس الرايسي، القبائل الحدودية التونسية الجزائرية، بين الإجارة والإغارة (١٨٣٠-١٨٨١)، الدار المتوسطية للنشر، تونس، ٢٠١٦

المتظاهرين.»[١٣]

تميز هذا المخاض الاجتماعي عن الذين سبقوه بغياب المنطق القبلي أو الجهوي في التعبئة أو في طرح الإشكاليات، بل كان بمثابة الهبة الشعبية التي غمرت تونس من أقصى الجنوب إلى أقصى الشمال. وقد أفضى إلى تحقيق المطلب الشعبي ورجوع السلطة عن الترفيع في الأسعار. لم يكن السياق التونسي قبيل اندلاع هذه الانتفاضة خال من التوتر، فتونس كانت تشهد نهايات فترة حكم بورقيبة الذي اتسم بتشديد الخناق على الحريات والحقوق السياسية، وألغى كل مجالات النقد والمعارضة لسياسات الدولة وهمش الفاعلين السياسيين من غير الموالين.

أمام الهبة الشعبية، توجه بورقيبة بخطاب للشعب التونسي يعلن فيه التراجع عن قرار الترفيع في سعر الخبز فكان هذا الخطاب كافيا لإخماد الحراك، بل ولاسترجاع «الزعيم» لشعبيته كاملة نظرا لغياب الأفق السياسي للانتفاضة، خاصة بعد أن حمل الرئيس الوزير الأول محمد المزالي المسؤولية الأحداث السياسية وأقاله.

كان الخبز العنوان الأساسي للمخاض الذي عرفته تونس في ١٩٨٤ في تواصل للانتفاضات السابقة التي عرفتها البلاد من أجل لقمة العيش، حيث لا يمكن إنكار البعد الاقتصادي لهذا الحراك الاجتماعي، غير أن الرمزية السياسية والثقافية كانت على قدر عال من الأهمية. «فهو، قبل كل شيء، تعبير عن رفض لمنظومة تقصي جزء واسعا من المجتمع، خاصة الشباب العاطل عن العمل، ولكن أيضا كل من أصبح يجد صعوبة في العيش من الأنشطة غير المهيكلة، والذي بات مهددا بالالتحاق بركب المعدمين والمهمشين اجتماعيا».[١٤]

أحداث الحوض المنجمي «الثورة التونسية تطل برأسها»[١٥]

يتمحور النشاط الاقتصادي بالحوض المنجمي منذ القرن التاسع عشر حول استغلال الفوسفات من طرف شركة فوسفات قفصة العمومية التي تمثل المشغل الأساسي في الجهة. في إطار برنامج الإصلاح الهيكلي سنة ١٩٨٦، تعرضت الشركة إلى عملية إعادة هيكلة أفضت إلى تقليص عدد العاملين بها بـ٧٥ بالمائة دون تطوير النسيج الاقتصادي بالجهة[١٦] وإلى تحويلها من شركة راعية تقوم بدور اجتماعي هام وتعوض الدولة في عديد المجالات إلى شركة متخلية، مما عمق سوء

(١٣) الصغير الصالحي، الاستعمار الداخلي والتنمية غير المتكافئة، منظومة التهميش في تونس نموذجا، الطبعة، تونس، ٢٠١٧

(14) Marguerite Rollinde, Les émeutes en Tunisie, un défis à l'Etat ?, dans Emeutes et mouvements sociaux au Maghreb: perspective comparée, sous la direction de Didier Lesaout et Marguerite Rollinde, ed. karthala, Institut Maghreb-Europe, 1999.

(١٥) عنوان مقال للمعارض عمار عمروسية نشره أيام أحداث الحوض المنجمي

(16) Larbi Chouikha, Eric Gobe. La Tunisie entre la " révolte du bassin minier de Gafsa " et l'échéance électorale de 2009. L'Année du Maghreb, CNRS Editions, 2009, p. 387-420.

الوضعية الاقتصادية والاجتماعية للأهالي وولد إحساس بالتهميش لديهم خاصة ومقارنة بما كان ينجز في المناطق الساحلية من استثمارات ومشروعات[١٧]. وفي يناير ٢٠٠٨، وعلى إثر نشر نتائج مناظرة الانتداب في الشركة، اندلعت موجة من الاحتجاجات قادها الشباب المعطل عن العمل، تعبيرا عن سخطهم من استفحال الرشوة والمحسوبية في المناظرات العمومية وعن غضبهم من انسداد أفق التشغيل بمنطقتهم. جابه النظام البوليسي الدكتاتوري هذا المخاض الشعبي بقمع شديد وحاولت السلطة إخماده بمحاصرة المحتجين وتعنيفهم والزج بهم في السجون وقطع سبل التواصل مع المساندين في الداخل والخارج في محاولة لبسط سلطتها مجددا على المنطقة المتمردة.

يمثل هذا المخاض نقطة التقاء محددة اشتبكت فيها المطالب السياسية بالمطالب الاقتصادية والاجتماعية في فترة اتسمت بانغلاق الآفاق السياسية أمام الفاعلين الكلاسيكيين من أحزاب معارضة ونقابات فانحصر دور الأولى في التنديد ومحاولة فك الحصار الإعلامي ومساندة عائلات المعتقلين، بينما اصطفت المركزية النقابية إلى جانب السلطة وتخلت عن دورها كقوة ضغط عمالية تدافع عن الحقوق الاقتصادية والاجتماعية. في مقابل عجز الفاعلين الكلاسيكيين، التزم الفاعلون الجدد من معطلين عن العمل وشباب مهمش بالمقاومة والتصدي للسلطة عبر تعطيل وسائل الإنتاج في خطوة تصعيدية غير معهودة مستفيدين في ذلك من حاضنة شعبية متضامنة ومعنية بالتغيير.

يأتي هذا المخاض في فترة اتسمت باحتدام أزمة البطالة في تونس كنتيجة مباشرة لفشل منوال التنمية والسياسات المنجرة على خضوع السلطة لإملاءات صندوق النقد الدولي، وهو يمثل بدايات تشكل الوعي السياسي داخل المخاضات الاجتماعية اعتمادا على عناصر محلية نوعية تمكنت من تأطير المخاض والرفع من سقف مطالبه إلى حد استهداف رأس السلطة مباشرة. فطرح حراك الحوض المنجمي بإلحاح إشكالية التنمية غير المتكافئة وتهميش السلطة الممنهج للمناطق الداخلية وهيمنة فئة معينة على دواليب السلطة والاقتصاد، كما بادر بطرح إشكالية التصرف في الموارد الطبيعية وإعادة توزيع عائداتها معبرا عن وعي شعبي بالاستعمار الداخلي، وأعطى إشارة الانطلاق إلى حراك اجتماعي ذو نفس جديد يعتبر اليوم مهد أحداث ١٧ ديسمبر- ١٤ يناير، ولئن تمركز في منطقة جغرافية محددة، فإن صيته وإفرازاته طالت كامل الجهات الداخلية وساهم في تشكيل وعي جماعي بإلزامية تغيير سياسي يمهد لبناء منوال اقتصادي عادل.

١:٣- ثورة ١٧ ديسمبر/ ١٤ يناير، المخاض المتواصل

لعل أهم خصوصيات المسار الثوري في تونس أنه كان محطما لجميع المقولات الكلاسيكية لمفهوم التغيير المجتمعي حيث انه تجاوز حقيقة الأحزاب الثورية وكذلك

(١٧) نفس المصدر

الأطروحات الإيديولوجية المرتبطة بمهام إنجاز الثورة، وأنتج في المقابل ميكانزمات مجتمعية جديدة كانت أساس هذا المسار الثوري والتي تمثلت في حالة مقاومة عنيفة للدكتاتورية كان الفاعلون فيها عموم الشعب التونسي من الطبقات المتوسطة والفقيرة. كما تميزت سمات هذه الحركة بتلقائية تنظمها واختيارها لأدوات تحركها وتعبئتها ومقاومتها ونجحت في ضمان استمراريتها وتوسعها انطلاقا من الجهات المهيمن عليها تاريخيا (تونس الغربية) إلى باقي الجهات. من هذا المنطلق يمكن اعتبار وتوصيف المسار الثوري في تونس كنقطة التقاء جامعة للعديد من المخاضات الاجتماعية توجت بلحظة تاريخية تحت شعار إسقاط النظام المهيمن والمطالبة بالتأسيس لآخر يتلخص في ثلاثية الشغل والحرية والكرامة الوطنية.

تجدر الإشارة أيضا إلى أن المسار الثوري في تونس كان لحظة تأسيس لديناميكية مجتمعية جديدة من خلال مقاربة المخاضات الاجتماعية التي أصبحت الفاعل المجتمعي الجديد بامتياز عبر تطورها الكمي والنوعي. ولكن أيضا من خلال استمراريتها لتصبح التعبير الرسمي الأكثر انسجاما مع صعوبة الواقع المعيش ورفضا للانقلاب على المسار الثوري. من هذا المنطلق نشير إلى أن عدد الحركات الاجتماعية في تونس قد بلغ ٤٣٧٥ تحركا سنة ٢٠١٥[١٨] وهو ما يعكس حقيقة ثقل هذا الفاعل الاجتماعي والسياسي الجديد، والذي تركز بشكل أساسي في مختلف المناطق الداخلية المهمشة وهي حاضنة تاريخية للمخاضات الاجتماعية كالقصرين وسيدي بوزيد وقفصة والقيروان.

وتمحورت جل هذه المخاضات الاجتماعية حول الإشكاليات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية تحت عناوين مختلفة[١٩]. ونظرا لخصوصيات محاور اهتمام هذه المخاضات الاجتماعية، فقد كان الفاعلون فيها عموما من الفئات المهمشة المنتمية إلى الطبقات الاجتماعية الأكثر تأثرا بسياق الأزمة كالمعطلين عن العمل وعمال الحضائر والمجموعات السكانية التي تعاني تدهورا كارثيا في مستوى العيش.

سبق وأن أشرنا إلى أن المسار الثوري في تونس كان نقطة تحول نوعية في مسار المخاضات الاجتماعية، إذ أنه أسس لشرعية مقاومة بديلة اكتنزت على خصوصيات فعلها وتنظمها وشعاراتها وأضحت معطى موضوعيا في عملية التغيير المجتمعي من خلال اتساع رقعة فعلها وامتدادها الزمني أيضا. في المقابل، وبالعودة إلى تحليل تاريخ تونس الاجتماعي في فترة ما قبل ٢٠١١ يمكننا أن نلاحظ أن هذا التاريخ لم يخلو يوما من حقيقة المخاضات الاجتماعية، بقي أن نشير إلى خصوصية عدم استمرارها أو ما يمكن أن نصفه بالمناسباتية، أي ارتباطها بسياقات اقتصادية واجتماعية وسياسية جد

(١٨) الاحتجاجات الاجتماعية في تونس سنة ٢٠١٥. المنتدى التونسي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية، صفحة ٦٠

(١٩) التشغيل، تسوية الوضعيات المهنية، غياب التنمية، التفاوت الجهوي، الفساد، التصرف في الموارد الطبيعية وتدني مستوى البنى التحتية

خصوصية وعابرة عموما، ارتباطا بفشلها أو بزوال مقومات عودة انبعاثها.

إذا كانت المناسباتية هي السمة المميزة للحركات الاجتماعية في فترة ما قبل ٢٠١١ إلا أننا نشير أيضا إلى ضرورة الانتباه إلى ارتفاع نسق هذه الحركات خلال السنوات الست الماضية وهو ما يمكن أن نصفه بديمومة المخاضات الاجتماعية، لتصبح الفاعل الاجتماعي الأكثر أهمية وثقلا بامتياز. من جانب آخر، نعتقد أن تحليل عملية التحول الكمي والنوعي صلب هذا المخاض على قدر من الأهمية مما يساهم في مزيد تمثل هذا الموضوع ودراسة إمكانيات تطوره المستقبلية. عموما، يمكن تحليل مسار تطور المخاضات الاجتماعية من المناسباتية إلى الديمومة اعتمادا على المعطيات التالية:

- هامش الحرية الذي خلقه المسار الثوري والذي أتاح مجالات واسعة للتعبير والتنظيم والاحتجاج وهو ما ساهم في نمو وتزايد الحركات الاجتماعية على عكس فترة الدكتاتورية السابقة.
- استفحال سياق الأزمة الاقتصادية والاجتماعية وعجز الحكومات المتعاقبة عن تلبية المطالب الشعبية.
- المحافظة على نفس الخيارات الاقتصادية النيوليبرالية التي تنتج ضرورة حالات تأزيم متزايدة لكافة التشكيلات المجتمعية.

إن هذه العناصر مجتمعة كانت محددة في نسق تطور الحركات الاجتماعية من المناسباتية إلى الديمومة ارتكازا على مركزية مفهوم الأزمة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، بقي أن نشير إلى أن طبيعة السلطة السياسية في تونس، والمرتهنة عموما الى دوائر النفوذ النيوليبرالي العالمية، لا تمثل في نهاية الأمر إلا ضامنا لمصالح هذه الأخيرة على نقيض المصالح الشعبية وهو ما يؤكد صحة مقولة «ديمومة» الحركات الاجتماعية بل ونرشح أن تأخذ منحى تصاعديا في المستقبل لتكون الفاعل المجتمعي الجديد بكل امتياز في تجاوز لكافة الفاعلين الكلاسيكيين.

من جانب آخر، نشير أيضا إلى مركزية العنصر النوعي داخل ديناميكية الحركات الاجتماعية، حيث أنها لم تقتصر فقط على ثنائية الاحتجاج والمطلبية بل تجاوزت ذلك لتخلق حالة وعي متقدمة من داخلها تمثلت أساسا في عملية اندماج المستويات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية مع المستوى السياسي في أفق التفكير في منوال اقتصادي بديل. لعل أبرز تجارب الحركات الاجتماعية التي تندرج في هذا السياق تجربتي «جمعية حماية واحات جمنة» و«اعتصام الكامور». فبالنسبة لتجربة جمنة، كان المطلب المركزي متمثلا في «حق الولوج الشعبي إلى الأرض» في تناقض تام مع السياسات الرسمية. أما بخصوص «اعتصام الكامور» فقد مثل حالة وعي شعبي جد متقدمة رفعت شعار «تأميم الثروات الطبيعية» الخاضعة لتصرف الشركات الأجنبية وكبار الرأسماليين المحليين في مقابل تخلي

الدولة عن دورها الرقابي والسيادي. لعل التعرض إلى مستوى النقلة النوعية في أداء المخاضات الاجتماعية يمثل خير دليل على ديناميكية هذا المسار وقدرته على التطور في مستوى الوعي بالواقع والتماس شروط تغييره.

إن خيارنا في اعتماد مقاربة تحليلية تاريخية لواقع الحركات الاجتماعية في تونس ما قبل ٢٠١١ وما بعده لم يكن اعتباطيا وإنما يمثل حالة استمرار تاريخي لسياق الأزمة بمسميات عديدة في مقابل حالة استمرار تاريخية مماثلة لمكنات مقاومتها عبر فاعلين مجتمعيين عديدين في إطار المخاضات الاجتماعية أي أن تاريخ المقاومة الاجتماعية في تونس لطالما حافظ على أهم مميزاته والمتمثلة في عنصر الجغرافيا (تونس الدواخل كانت المحرك الأساسي) والمطلبية الاقتصادية والاجتماعية خصوصا وأخيرا طبيعة الفاعلين فيها (الفئات الشعبية المهمشة والمفقرة).

٢- المجالات وأدوات البناء، من أين نبدأ؟

لئن كان المعطى الجغرافي (تونس الدواخل) مركزيا في واقع المخاضات الاجتماعية باعتباره مجال خلق هذه الأخيرة وفضاء فعلها، إلا نه يكتنز أيضا على مقومات التأسيس لمقاربة تنموية بديلة لما يحتويه هذا الفضاء من إمكانيات اقتصادية واجتماعية وبشرية وثقافية كفيلة بتأمين التأسيس لبديل يقطع مع تاريخية منظومة التهميش لتونس الدواخل. من هذا المنطلق نرى بضرورة الأخذ بعين الاعتبار للمعطى الجغرافي كشرط أساسي لتفكيك منظومة التهميش في تونس ولتصور بدائل مقاومتها وإنهائها.

إن ارتكاز المخاضات الاجتماعية تاريخيا في الجزء الغربي من البلاد التونسية إنما يمثل دليلا قطعيا على تكثف عملية التهميش الممنهج من السلطة المركزية المهيمنة على باقي الجهات المهيمن عليها. لعل أبرز مثال على منظومة التهميش الرسمي في تونس يتمثل في اتساع فجوة التفاوت الجهوي أو التنمية غير المتكافئة عبر تعبير الصغير الصالحي بين الجهات الساحلية والجهات الغربية، أو ما يمكن أن نعبر عنه بـ«تونس الشرقية» و«تونس الغربية» حيث واصلت السلط الرسمية انتهاج نفس الخيارات التنموية عبر تركيز مجمل الاستثمارات والإنفاقات العمومية وتشجيع الاستثمار الخاص في المناطق الساحلية مقابل إهمال شبه كلي للمناطق الغربية. إن تخلي الدولة عن مسؤولياتها التنموية لصالح المناطق الغربية قد ساهم في خلق ديناميكيات اقتصادية واجتماعية خارج أطر الاقتصاد الرسمي كردة فعل على منظومة التهميش ولكن أيضا كبدائل اقتصادية تمكن سكان هذه المناطق من تأمين عيشهم اليومي. هذا النمط الاقتصادي البديل هو ما يصطلح عليه اليوم بـ«الاقتصاد الموازي» أو «الاقتصاد الغير المهيكل» وهذه التسميات تندرج في سياق عام رسمي تجرمها لـ«عدم قانونيتها». في هذا الإطار، نشير أننا سنعوض مفهومي «الاقتصاد

الموازي» و«الاقتصاد غير المهيكل» بمفهوم «الاقتصاد الشعبي» كتوصيف لمجمل الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية من خارج الأطر الرسمية خاصة تلك التي تمارسها الفئات الاجتماعية الأكثر فقرا وتهميشا لكسب عيشهم في مقابل تخلي وإقصاء النظام الاقتصادي الرسمي لهم، مع ضرورة الانتباه إلى عدم إدراج أنشطة الجريمة المنظمة صلبها كالإتجار بالسلاح والمخدرات.

الأكيد أيضا أن قطاع الاقتصاد الشعبي أضحى ذو أهمية بالغة في المجتمع التونسي حيث تقر المصادر الحكومية أن «الاقتصاد الموازي» يمثل ٥٤ بالمائة من الناتج المحلي الخام (وهذا معدل وطني حيث أنه قد يصل في بعض المناطق إلى ٧٠ و٨٠ بالمائة)، وهي تعتبره من أهم عوائق التنمية. في الحقيقة، إن النشاط الاقتصادي الشعبي الخارج عن سيطرة مؤسسات الدولة هو مورد رزق للشريحة الأوسع من الشعب التونسي بصفة مباشرة أو غير مباشرة ويساهم في الحد من التضخم ويشارك في ضمان التوازن الاقتصادي والاجتماعي، بما في ذلك الموازنة العامة للبلاد (٧٠ بالمائة من التمور المُصدّرة يعتمد إنتاجها على التوسعات «الفوضوية»، أي الواحات التي أحدثت اعتمادا على آبار غير مرخص لها).

بقي ان ننتبه إلى أن التطرق لموضوع الاقتصاد الشعبي يتجاوز الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية إلى ثنائية التاريخي والثقافي، حيث أن هذا النمط الاقتصادي لطالما كان متجذرا في مجتمعات تونس الدواخل من خلال مثال التجارة الحدودية أو «التهريب» بالمنطوق الرسمي، وحيث مثل هذا النشاط مورد رزق مباشر وغير مباشر لآلاف العائلات التونسية ولا يزال متواصلا إلى اليوم ليكون في النهاية بديلا حقيقيا لعمليات الاحتكار وغلاء الأسعار (الأسمنت، المواد الغذائية، المحروقات وغيرها...).

من خلال هذا العرض الموجز لوضعية الاقتصاد الشعبي في تونس، يتضح لنا أن التأسيس لأي مقاربة اقتصادية بديلة لا يمكن لها أن تستثني هذا القطاع لما يحتويه من مقومات اجتماعية وبديلة على نقيض النظام الاقتصادي الرسمي. فبتغيير منطلقات تحليل الواقع الاقتصادي، يتضح أن مجال العمل على بلورة البديل المجتمعي يرتكز بشكل أساسي على مجال «الاقتصاد الشعبي»، ليس في أفق هيكلته ليتم الزج به داخل الدورة الاقتصادية الرسمية، بل بدراسة آلياته ومظاهره الاجتماعية والجغرافية والاستهلاكية ومجالات نشاطه (من تجارة وفلاحة وخدمات وصناعات صغرى ومتوسطة...) والعمل على دعم الناشطين فيه ومساعدتهم على ابتكار طرق تنظمهم وإعادة توزيع الثروة حسب خصوصيات تجاربهم وموروثهم الثقافي والتاريخي، ومن ثمة اعتماد خصوصياته لهيكلته، ولرسم منوال جديد يرتكز على الاقتصاد الاجتماعي والتضامني كعنوان لمشروع اقتصادي إنساني يتوفر على شروط وإمكانيات أن يكون بديلا حقيقيا لاقتصاد السوق المهيمن. ففي حين يعمد الخطاب الرسمي إلى الربط بين «الاقتصاد

الموازي» والتهريب والإرهاب والحراك الاجتماعي لتجريم هذا الأخير، فإن على كل مقاربة بديلة أن تجعل من الاقتصاد الشعبي ميدانا لتطوير البدائل الإنتاجية والاستهلاكية الجديدة مع ربطه بالمداخل التي يطرحها الحراك الاجتماعي في شعاراته وروافده ومطالبه.

إن الحديث عن أية مقاربة مجتمعية بديلة تستثني إمكانيات التأسيس لمجتمع بديل من خارج المنظومة النيوليبرالية المهيمنة هي بالضرورة مقاربة منقوصة. والمقصود هنا بالبديل هو كل فعل تفكيري وعملي يحطم بالضرورة ويتجاوز عمق المشروع النيوليبرالي المهيمن. فالتأسيس لمجتمع بديل يكون فيه العنصر البشري مركز كل نشاط اقتصادي واجتماعي يستدعي بالضرورة فعلا مقاوما وبديلا ونقيضا للمشروع المهيمن وضرورات التنظيم الاقتصادي والاجتماعي من خارجه.

في ذات السياق، وفي استعراض مفهوم «الاقتصاد الشعبي» إنما أردنا أن نبين أن إمكانيات التنظيم الاقتصادي والسيادي من خارج جهاز الدولة لطالما كانت ممكنة. فبتخلي الدولة عن مسؤولياتها التنموية ظهر مفهوم «الاقتصاد الشعبي» كحالة مقاومة وتجاوز لجهاز الدولة وبرهن عن إمكانيات التنظيم البديل من خارج كافة الأطر الكلاسيكية ومنها جهاز الدولة الرسمي. بقي أن نشير إلى أن ثقل قطاع الاقتصاد الشعبي في تونس وتركزه في مجال جغرافي معين ونقصد به «تونس الدواخل» يستدعي منا جهدا مضاعفا للتأمل في إمكانيات هذا القطاع لأن يصبح حاملا لمشروع إنهاء منظومة التهميش التاريخية وأن يؤسس لبديل اجتماعي واقتصادي حقيقي على نقيض جهاز الدولة المتخلي واللا شعبي.

مثل هذا الطرح قد يثير جدلا كبيرا وقد يوصف بكونه غارقا في المثالية لأنه قد لا يرتكز إلى خلفيات أيديولوجية وفكرية واضحة المعالم، إلا أنه في مقابل ذلك يمثل التعبير الأكثر ملائمة والتصاقا بالواقع، لذلك فإن هذا الطرح على عدم اكتماله، إلا أنه يمثل حالة «تنظير الواقع» دون أية حاجة لأن يكون مستلهما من كبريات النظريات الفكرية والأيديولوجية. ونعتقد أيضا أن التفكير من خارج كل الأطر الكلاسيكية هو فعل بديل بامتياز شريطة متابعته واستلهامه من الواقع المعيشي المباشر.

من جانب آخر، نعتقد أن تركز الاقتصاد الشعبي في الجهات الغربية الأكثر تهميشا لا يخلو من الرمزية وإنما يتضمن أيضا إشارات مركزية وجب الانتباه إليها. فمن جهة، فان الاقتصاد الشعبي وما يمثله من مجمل الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية المتجاوزة لمجال الدولة الرسمي والمكتنز على مقومات مقاومة للنظام السائد إلا انه من جهة أخرى كان قد تركز في مجال جغرافي محدد له خصوصياته الثقافية والمتمثلة بشكل مركزي في استمرار قيم التضامن والتعاون الشعبي والاجتماعي

مثل ممارسات «التويزة[٢٠]» و«الفرقة»... من هنا نتبين السمات الأساسية لقطاع الاقتصاد الشعبي وما يحتويه من رمزية الفعل الاقتصادي المقاوم والإنساني وروح التضامن والتعاون الشعبيين.

إن هذا التحليل حامل أيضا للإجابة عن مركزية السؤال «ما هو أفق تنظم وتطور الاقتصاد الشعبي؟» هذه الإجابة، والتي تتمثل حسب اعتقادنا في أنموذج الاقتصاد الاجتماعي والتضامني كحاضنة استراتيجية لمشروع الاقتصاد الشعبي من خلال إمكانياته على توفير بدائل تنظم من تعاونيات وتعاضديات ومؤسسات أخرى، تحافظ على جوهر وروح الاقتصاد الشعبي.

إن الرهان على مفهوم الاقتصاد الاجتماعي والتضامني إنما كان استنتاجا مباشرا من الواقع كما كنا قد أسلفنا إلا أنه أيضا يمثل مشروعا بديلا ومقاوما للمشروع الرأسمالي النيوليبرالي. فمشروع الاقتصاد الاجتماعي والتضامني إنما هو دعوة للإعادة التفكير في عمق العملية الاقتصادية ليكون الاقتصادي في خدمة الإنسان وليس العكس وهو بذلك هو وسيلة لتحسين شروط عيش الإنسان حيث تتمركز قيمة النجاعة الاجتماعية بدلا عن النجاعة الاقتصادية. وهو دعوة أيضا للتفكير في قيمة العمل كممارسة اجتماعية تضامنية تمكن الإنسان من أن يكون جزء فاعلا من المجتمع وتؤسس لمركزية الفكرة القائلة «بضرورة أن نعيش في مجتمعات وليس في اقتصاديات».

إن الارتباط العضوي الذي يتحلى به الاقتصاد الاجتماعي والتضامني بالأبعاد الميدانية والثقافية، يجعل لكل تجربة تنضوي تحت هذا المنوال خصوصيات تجعلها فريدة لا يمكن استنساخها كليا، ولكنها تكون مصدر إلهام واقتباس وتجديد وتكون قابلة للابتكار والتطويع. فإلزامية تعدد التجارب والمراكمة من الأسس التي يجب الانتباه إليها عند البناء منوال اقتصادي تضامني واعتبارها وسيلة لخلق ديناميكية اقتصادية حية، قادرة على التطور والاندماج. بالإضافة إلى أن بساطة مبادئ هذه المنظومة تعطي مجالا واسعا للتلاؤم مع الوضعيات والتجدد والتطور بما يتماشى مع حاجيات المجتمع ويحترم القيم الكونية.

من جهة أخرى، فإن تعاطينا مع مفهوم الاقتصاد الاجتماعي والتضامني لا ينطوي فقط على الإمكانيات التنظيمية لقطاع الاقتصاد الشعبي وإنما يتمثل أيضا على محددات سياسية انطلاقا من هويته البديلة والمقاومة للنمط الرأسمالي مما يتيح فرص تطوير الوعي لدى فاعلي الاقتصاد الشعبي ليتجاوز هذا القطاع منطق ردة الفعل الاقتصادي والاجتماعي وأن ينخرط في النهاية ضمن مقاربة مجتمعية واعية ومؤسسة لمقاربة اقتصادية بديلة.

(٢٠) وهي شكل تضامني تقليدي يتمثل في تبادل الخدامات بين أفراد أو عائلات مقابل خدمات أخرى، عريق في المجتمع التونسي ذو الأصول البربرية، لطال ما رافق ممارسة الأنشطة الفلاحية الموسمية والأعمال المشتركة كتهيئة البنى التحتية وحتى المناسبات الاجتماعية كالأفراح.

الخاتمة

إن التمعن في مجمل المعطيات التاريخية والجغرافية المرتبطة بسياق المخاضات الاجتماعية يمكن من استخلاص مجموعة من الاستنتاجات، أولها أن حالة الهيمنة والاستعمار الداخلي هي حقيقة وجب أخذها بعين الاعتبار حيث أنها تدحض كل الأطروحات القائلة بإمكانيات التغيير من داخل المنظومة، وأن حالة التهميش التي تعيشها جهات بأكملها منذ قرون تجعل منها المجال الطبيعي والحاضنة المركزية لتكون الوعي وتجديد الفعل السياسي وتجذير الفعل المقاوم والدفع نحو التغيير وفي هذا تأكيد لفكرة تواصل واستمرار تاريخي لمسار المخاضات الاجتماعية.

وبخصوص النقلة النوعية داخل المخاضات الاجتماعية من المناسباتية إلى الديمومة، فهي نتاج مباشر لاستفحال حالة الأزمة التي هي مرشحة للتواصل ولأن تصبح أكثر حدة، لذا فإن المخاضات الاجتماعية لن تكون إلا أكثر تواترا واستمرارية وراديكالية، وأنها ستتطور بفعل المراكمة التاريخية واندماج الأبعاد السياسية بالاقتصادية والاجتماعية والبيئية، وأنها ستبحث عن سبل جديدة للمقاومة تضرب عمق المنظومة النيوليبرالية وهذا ما قد شهدناه مؤخرا من خلال أمثلة احتلال مواقع الإنتاج وافتكاك الأرض وتجريب نماذج التسيير الذاتي.

رغم حالة المخاض المتواصل التي تعيشها تونس منذ ٩ سنوات (انطلاقا من انتفاضة الحوض المنجمي) إلا أن الفاعلين الكلاسيكيين لم يتمكنوا من إدراك عمقها والارتكاز عليها لتحليل الواقع من خارج المنظومة المهيمنة ومن داخل السياق التاريخي والثقافي الخاص بمجال هذه المخاضات. فهذه الأخيرة تمثل اليوم وبكل موضوعية الفاعل السياسي الأكثر ارتباطا بالواقع وتعبيرا عن مجمل إشكالياته، غير أنها في مقابل ذلك لطالما تكون عرضة لاستهداف مزدوج سواء من طرف السلطة التي تجرمه وتحاول إخماده أو من طرف الفاعلين الكلاسيكيين الذين لا يرون فيها ما عهدوه من مقومات الفعل السياسي.

نحن في حاجة إذا إلى ابتكار سبل توجيه الطاقة التي يولدها المخاض الاجتماعي المتواصل نحو شكل جديد من الفعل السياسي- الاقتصادي- الاجتماعي، وتمكينه من مراكمة تجارب الفعل الاقتصادي البديل، كسلاح مقاومة وكأداة لمراكمة الثروة داخل المجتمع في أفق نضجه وتنامي الوعي من داخله. وهو ما يعنيه التأسيس لاستراتيجية فك الارتباط تدريجيا عن المنظومة المهيمنة في أبعادها السياسية والاقتصادية والاجتماعية، وكذلك العمل على نشر منظومة قيمية متعلقة بالممارسات الاقتصادية تمكن من تثمين القيمة البشرية وتسحب البساط من تحت المنوال النيوليبرالي الذي يتغذى من قيم الفردانية وضرب للمصلحة العامة في مقابل المصلحة الخاصة.

بقي أن يتوفر لهذه التجارب مجال

ملائم لإنتاجها واستمرارها وتطورها باستقلالية عن المنظومة المهيمنة. إن طبيعة السياق الاقتصادي الحالي والمتميز بحالة من «الانفلات» تتمثل فيما يسمى بالاقتصاد الموازي أو الاقتصاد غير المهيكل والتي لا تمثل في النهاية إلا إجابة مباشرة عن تخلي الدولة، تركت مجالا واسعا للفعل الاقتصادي المستقل عن الهيمنة، ومن هنا فإننا نفضل أن نتحدث عن الاقتصاد الشعبي كتوصيف موضوعي وما يمثله من مجال متحرر من المنظومة الرسمية وبديل حقيقي بالنسبة للشريحة الأوسع من المجتمع سواء بصفة مباشرة أو غير مباشرة.

إن التطابق بين خريطة المخاضات الاجتماعية وخريطة الاقتصاد الشعبي تجعل من الفاعليين غير الكلاسيكيين من المعطلين عن العمل وشباب تونس الدواخل والفئات الفقيرة والمهمشة المعنيين المركزيين بالجعل من الاقتصاد الشعبي ميدانا لهم ولتجاربهم والحفاظ على استقلاليته وقدرته على أن يكون المجال الطبيعي لبدائلهم.

في هذا السياق، يأتي منوال الاقتصاد الاجتماعي والتضامني كإطار يمدنا بمجموعة من القواعد والقيم التي من شأنها أن تساعد على وضع أسس ممارسات اقتصادية بديلة تقطع مع المنظومة الرأسمالية المهيمنة. إن فلسفة هذا المنوال وارتباطه الوثيق بالأبعاد الثقافية والميدانية وقابليته للتطويع والتطور تعتبر من أهم خاصياته التي تؤهله لأن يكون أساس معادلة اقتصادية بديلة قادرة على الجعل من الاقتصاد الشعبي مجالا للبناء وتعيد التفكير في الممارسة الاقتصادية كوظيفة إنسانية مركزية. بقي علينا أن ننتبه إلى أن مراكمة تجارب الاقتصاد البديل يجب أن تستند إلى رؤى بديلة لمجمل الإشكاليات والقضايا التي تكتسي بعدا تاريخيا وطنيا وشعبيا (كقضية الولوج إلى الموارد الطبيعية أو أشكال إعادة توزيع الثروة ومسألة الاستعمار الداخلي) وذلك في أفق هيكلتها واندماجها في إطار منوال اقتصادي متكامل وبديل.

إن مثل هذا الطرح الذي لا يستند إلى أسس إيديولوجية واضحة ويجمع بين ثلاث فرضيات كل منها مثيرة للجدل: تجديد الفاعلين السياسيين والبناء من داخل الواقع المهمش واعتماد تمش ينطلق من الأجزاء لرسم الكل يتطلب منا مزيد العمل على تحليل الواقع بأكبر قدر ممكن من الموضوعية والنظر إليه من خارج المنظومة بكل ما يعني ذلك من مجهود لتجديد المصطلحات، وللتصالح مع التاريخ، ولإعادة النظر في المنظومة القيمية المجتمعية... لكنه يعطي مداخل واقعية لبناء منوال اقتصادي بديل أهم مقوماته الاستقلالية عن المنظومة المهيمنة والرسمية، والتجذر في الواقع من حيث الإمكانيات والوسائل والمجالات، والقدرة على التطور في إطار قيم وممارسات اقتصادية ومجتمعية بديلة.

of the minority and to replace neoliberal policies. This should be accompanied by the promotion of the principles of solidarity and social economy and which give precedence to the public good.

The parallelism between political activism and popular economy render nonconventional players, such as the unemployed, the marginalized, and the poor, the core of both processes and main initiators of an alternative economy that will take into consideration both the regional and cultural specificity of individual experiences as well as design a nation-wide plan.

An alternative economy combines three factors, each of which is controversial: replacing conventional political players with nonconventional ones, establishing an alternative from within marginalized regions, and using micro-economic experiences to design a holistic vision. All these require benefiting from previous uprisings, establishing a new system outside the dominant discourse, and reconsidering the dominant set of social values.

al experiences, which proved that activities outside the official discourse can be effective and can constitute the core of a comprehensive system. Initiating alternative economy in the western part of Tunisia has a symbolic significance since this is a region that epitomizes the principles of solidarity and that has its cultural specificities as manifested in several cooperative practices(20).

The main purpose of an alternative economy is to make sure that the economy serves the people and not the other way round and that its main purpose is to improve the living conditions of human beings so that they become active players in their communities rather than recipients of policies they did not take part in designing.

Conclusion:

Looking into the historical and regional factors associated with the uprisings that took place in Tunisia over the years highlight a number of facts, on top of which is the state of internal colonization that rule out any possibility of introducing an alternative from within the incumbent system. This is because this system is the main cause of the marginalization and disenfranchisement of entire regions, hence the uprisings staged by their residents. It also becomes obvious that the failure of successive regimes to address the crises led to transformation of political activism from being associated to particular events to a sustainable movement that is expected to continue and escalate as long as demands for justice are not met.

Despite the nine-year political activism through which Tunisia has been going since the Mining Basin Revolt, conventional political players have not been able to build on the previous uprisings in order to look for an alternative outside the dominant system. In order for an alternative to be established, it is importance to benefit from past experiences that gradually created new forms of political, economic, and social resistance to counter the concentration of power and wealth in the hands

(20) This includes a traditional practice that prevailed in Berber communities in Tunisia and in which individuals and families exchanged services. Such practices took place during harvest seasons, construction of infrastructure, and social gatherings such as weddings.

to development, the activities included in this economy are a major source of direct or indirect income for a large segment of the Tunisian population. This economy also contributes to reducing inflation rates and to maintain economic and social balance including the public budget. For example, 70% of dates exported abroad are produced through parallel economy, particularly by oases that rely on water wells that are not licensed by the state.

It is noteworthy that parallel economy is deeply rooted in Tunisian culture and history, which was demonstrated in the practice of cross-border trade, officially criminalized as "smuggling." This kind of activity remains a major source of income for thousands of Tunisian families who found in it an alternative to monopoly and the soaring prices of a number of commodities such as cement, foodstuffs, and fuel. That is why it is not possible when establishing an alternative economy to exclude activities carried out under parallel economy. In fact, an alternative economy should be established through studying the mechanisms and activities (trade, farming, services, small and medium industries… etc.) and the regional and social aspects of parallel economy. It is also important to support the main players in this economy and assist them in organizing their activities into entities that would achieve better distribution of wealth and promote the principles of social and solidarity economy as a means of offering an alternative to the dominant market. Such development is bound to counter the official discourse that links popular economy to smuggling and crime as this kind of economy will become the channel through which political demands can be met.

It is not possible to establish an alternative economy under the dominant neoliberal system since an alternative should necessarily go beyond the mainstream and give precedence to the human factor as the core of all economic and social activities. This alternative should be centered in the Tunisian interior where the uprisings started and where marginalization has for long been practiced by the state.

This vision can be seen as idealistic since it is not founded on clear ideological basis, yet it is a realistic alternative since it is inspired by actu-

future as long as these policies persist

The revolution's ability to merge different levels of demands—political, social, and economic—led to a quest for alternatives. This included an economic alternative as was demonstrated in the Association for the Protection of the Djemna Oases and the Kamour Strike, where people in the first demanded their right to use the land and in the first called for the nationalization of natural resources which were controlled by foreign countries and local capitalists. While these movements constituted a real shift in the dynamics of activism, several factors remained in common with previous uprisings such as the role of inland regions marginalized citizens in the mobilization of protestors and the sustainability of protests.

2- The quest for alternatives:

Like the regional factor was important in initiating uprisings, it is also important in the quest for an alternative. That is why an alternative should start from inland areas that have for a long time suffered from marginalization and impoverishment at the hands of successive governments. The regional gap in Tunisia is particularly demonstrated in the discrepancy between the west and coastal areas in the east especially as far as development is concerned. Lack of development in the west led to the emergence of alternatives through which residents of this region tried to make up for the state's abandonment of its role. This alternative is usually called "parallel economy" or "informal economy" and is criminalized by the state because they include activities that take place outside the official framework. Creating an alternative economy requires turning those activities into a form of "popular economy" through which marginalized citizens can improve their living conditions.

Popular economy has gained a prominent position in the Tunisian society, for according to official statistics parallel economy constitutes 54% of the gross domestic product. This percentage, which is calculated nation-wide, can reach 70-80% in some regions. While the state considers parallel economy one of the main obstacles

managed to challenge all traditional perceptions of the main components of a revolution and the main parties that have to take part in effecting a change. This revolution, which can be considered the culmination of all the previous uprisings, was not led by conventional political players, but rather by average Tunisians from the middle and lower classes whose members shared the same demands: bread, freedom, and dignity. It is noteworthy that the number of uprisings in Tunisia reached 4,375 in 2015[18], which demonstrated the leverage of new political players, especially from regions that have for long been marginalized by the state such as Kasserine, Sidi Bouzid, Gafsa, and Kairouan. Those uprisings focused on a number of different economic, social, and political grievances[19] and a large segment of protestors was comprised of citizens who were affected by deteriorating conditions such as the unemployed and residents of marginalized regions.

The Tunisian Revolution is also different in the way it sustained its momentum, which was not the case with previous uprising. Pre-2011 protests can be described as "occasional" since they were always linked to particular conditions, hence always ended when those conditions no longer persisted. The sustainability of the 2011 protests, on the other hand, is demonstrated by the fact that protests and political activism continued throughout the past six years. This shift from occasional to sustainable political activism can be attributed to a number of factors:

- The democratic atmosphere that prevailed following the revolution and gave different factions the opportunity to voice their demands, which was not the case under authoritarian rule

- The aggravation of the economic and social crises and the inability of successive governments to respond to popular demands

- Adhering to the same neo-liberal policies that started the initial protests, which are expected to escalate in the

(18) "Social Uprisings in Tunisia in 2015 [Arabic]." The Tunisian Forum for Economic and Social Rights: p.60.

(19) These included unemployment, lack of development, corruption, regional marginalization, unequal distribution of resources, and the deterioration of infrastructure.

find an alternative[16]. Locals were impoverished and suffered from deteriorating living conditions. In the meantime, investments and development projects were concentrated in coastal regions, which widened the gap between those privileged areas and the Mining Basin[17]. In January 2008, youths from the Mining Bain, mainly those rendered jobless by the restructuring of the Gafsa Company, took to the streets but the regime crushed the uprising through besieging and imprisoning protestors while clamping down on any domestic support.

This uprising merged political, economic, and social demands and was led by unconventional players who were not originally part of the political scene. Those youths replaced political parties who were growing weaker and whose only contribution was to attempt lifting the media blackout and to support the families of imprisoned protestors. Trade unions sided with the regime and abandoned their role as the main defenders of the social and economic rights of workers. The emergence of unconventional political players constituted a major transformation not only because they managed to resist the state, but also owing to the support they started garnering on the popular level.

The Mining Basin incidents took place at a time when unemployment was starting to become a major crises and was obviously a direct result of the policies imposed by the International Monetary Fund. This link played a major role in raising awareness about the necessity of taking demands from the local to the national level so that a popular front against marginalization, unfair distribution of wealth, unequal access to resources, and monopoly of power started coming into being. It was an uprising against internal colonization, one that paved the road for the 2010 revolution that called for a more comprehensive change.

1.3- The December 17, 2010-January 14, 2011 Revolution:

The Tunisian Revolution

(16) Larbi Chouikha and Eric Gobe. “La Tunisie entre la révolte du bassin minier de Gafsa et l’échéance électorale de 2009.” L’Année du Maghreb, CNRS Editions, 2009: pp. 387-420.

(17) Ibid.

village of Douz in the south then spread to Kebili, al-Hamma, and Gabes and other parts of the country until they reached the capital on January 4, 1984. The protests were put down by brutal force, a state of emergency was imposed, and live ammunition was used with protestors[13].

This uprising was different from the previous ones because it did not reflect regional or tribal grievances, but rather championed a national cause in which all the people took part. The protests drove the government to retract price hikes. The protests came at a time when Tunisia was going through political tension as President Habib Bourguiba, whose era was coming to end, was imposing more restrictions on political freedoms and clamping down on all forms of opposition. However, when Bourguiba announced that no price hikes will be implemented, the riots ended and he regained his popularity through dismissing his Prime Minister Mohammed Mzali after accusing him of causing the crisis.

While bread and price hikes were the main reasons for people's indignation, the protests did have a political dimension as they reflected nation-wide objection to growing unemployment, marginalization, and deteriorating living conditions[14].

Mining Basin Revolt:[15]

The Mining Basin has since the 19th century acquired a special economic important owing to its phosphate wealth. As part of the 1986 structural reform program, the Gafsa Phosphate Company, which manages the production of phosphate in the region, had to lay off 75% of its labor force without restructuring economic activities in the region so that residents can

(13) Al-Saghir al-Salihi. Op. Cit.

(14) Marguerite Rollinde. "Les émeutes en Tunisie, un défis à l'Etat ?" Emeutes et mouvements sociaux au Maghreb: perspective compare. Didier Lesaout et Marguerite Rollinde, ed. Karthala, Institut Maghreb-Europe, 1999.

(15) Tunisian politician Ammar Amroussia wrote an article about the revolt under the title "A Tunisian Revolution in the Making" in reference to the protests paving the road for a revolution that would topple the regime.

Colonizers took advantage of border disputes between tribes to acquire the lands of entire families[11].

Colonial policies were accompanied by successive years of drought, which still did not stop local elites from exporting grains, whose prices kept hiking consequently. Colonial authorities also started imposing restrictions on traditional farming practices. These included farmers' migration in the summer from the southern and central parts of the country to the north to take part in the harvest in return for a portion of the harvested crops. Farmers were also stripped of their right to use grass and forests. All these factors gradually turned farmers from owners who cultivate their land and herd their cattle into laborers who work for colonizers and their local supporters. Many of them were exploited in the mining industry that was starting to boom especially in the southwest, which was rich in phosphate, and the northwest, where iron was produced.

As part of restricting the mobility of Tunisians, colonial authorities made sure to tighten security on the borders with Algeria, which led to the deterioration of border trade and the disintegration of border communities and tribes.[12]

Taimoumi adds that among the other reasons for this revolt was rampant corruption among local elites, compulsory military services, and hiking taxes, all of which put pressure not only on farmers and the impoverished, but also on the middle class.

Bread Riots:

In the early 1980s, the state was under the control of international financial institutions, which started imposing new policies under the pretext of structural reforms. Austerity measures applied under the instruction of the International Monetary Fund included lifting subsidies on basic commodities, which led to doubling the price of bread. People took to the streets on December 29, 1983. The protests started in

(11) Al-Hadi al-Taimoumi. The Social History of Tunisia 1961-1881 [Arabic]. 2nd edition. Tunis: Mohamed Ali Publication House, 2001.

(12) Idris al-Raisi. Tunisian and Algerian Border Tribes: Between Usurpation and Invasion (1830-1881) [Arabic]. Tunis: The Mediterranean Publishing House, 2016.

bankruptcy of the "eyelet."[6]

The uprising also came as a reaction to signs of an imminent European colonization[7] and to the collaboration between the ruling class and foreign powers. Prime Minister Mustafa Khaznadar was accused of compromising the country's sovereignty through debts. In their rebellion, the people rejected the rule of the Mamluks and the new constitution and called for stopping the export of grains[8].

The rebellion demonstrated people's awareness of the importance of food security and the threat of foreign intervention as well as their ability to foresee the French colonization and its negative impact on the farming sector in particular, which was to take place a few years later. According to Tunisian historian Ahmad ibn Abi Diyaf, revolutionaries seized large amounts of grains and distributed them amongst the needy while repeating that they managed to get back some of what was stolen from them[9].

Frachiches Revolt:

This uprising was staged in 1906 by small farmers against colonizers and their local supporters. It started in the area of the Frachiches Tribe, which is the Thala-Kasserine region in the west. According to al-Hadi al-Taimoumi[10], the revolt was triggered by a number of political, economic, and environmental factors, all related to farming and the land. Colonial authorities usurped lands from local owners so that the land owned by foreign settlers was estimated at 850,000 hectares in addition to the lands controlled by local elites who collaborated with the colonizers. A large number of farmers were forced into selling their lands because of deteriorating living conditions and others were victims to fraudulent deals in which foreign investors took advantage of their inability to understand the French language.

(6) Jean Ganiage. Les origines du protectorat francais en tunisie (1861-1881).

(7) France, Britain, and Italy all had interests in Tunisia at the time.

(8) Jean Ganiage, Op. Cit.

(9) Ahmad ibn Abi Diyaf. Presenting Contemporaries the History of Rulers of Tunis and the Fundamental Pact [Arabic]. Tunis, 1963.

(10) Al-Hadi al-Taimoumi. The Thala-Kasserine Disturbances 1906 [Arabic]. 2nd edition. Tunis: Mohamed Ali Publication House, 2011.

external debts[3]. The revolt was staged to reject personal taxes[4].

In his book *Les origines du protectorat francais en tunisie* (1861-1881) [The Origins of the French Protectorate in Tunisia], Jean Ganiage said that in 1864 when several tribes revolted and the revolt soon expanded to the entire country. Tax hikes were the main reason for the revolt, yet Ganiage argues that there were many other reasons for the resentment such as European-style reforms implemented by the Bey, who was influenced by his Western advisors. These reforms, which were done under the pretext of allowing Tunisia to join developed countries, led to more centralization of power in the hands of the ruling cliques comprised of Beys and Mamluks and families close to them. The judicial system also became more complicated as people were required to leave their hometowns and stay in major towns for long times until their cases are resolved[5].

Lieutenant-colonel Campenon, who was the director of the Military School at the time, said that all what Tunisian people wanted then was not to be burdened with taxes and bureaucracy and to have a local judicial system that can resolve their cases fast, but none of this materialized since the government was indebted and pre-occupied with implementing projects that did not benefit the majority. An example of these projects is the renovation of the Roman aqueduct that supplies Tunis with water from the town of Zaghouan. This project infuriated residents of cities and the countryside alike as the first objected to having to pay for the water they consume and the second complained of surveillance patrols that prevented them from changing the water course for their benefit. Soon, everyone regretted that megaproject that led to the

(3) Eric Toussaint. La dette, l'arme qui a permis à La France de s'approprier La Tunisie: www.cadtm.org, 2016.

(4) Taxes imposed on people regardless of what they owned or produced

(5) A 25-member council was established to look into all cases before presenting them to the Superior Council while the powers of local judges were reduced. The constitution drafted at the time had no actual impact on people's daily lives.

ple to mobilize for change and to analyze the main reasons for tension in a given community.

Social movements are significant because, as Jacques Boucher said, they create independent spaces and guide the community towards issues of extreme importance as far as social relations are concerned. Social relations constitute the main aspect from which the different types of communal work spring whether in its institutional form (power struggle) or its organizational form (demands, resources). Economic tendencies, particularly the relationship between the economy and society, are crucial in determining the relations between social players, whether in terms of the production or consumption of resources. As they led crucial struggles that targeted the state and its capitalist policies, social movements were carving for themselves an independent space through which they can intervene to introduce social and economic reforms or to establish a social economy[2]. This means that in addition to underlining the points of weakness in a given economy, social movements have the ability to open new spaces of experimentation that could lead to the creation of alternative solutions.

1.2- Major social movements in Tunisia's modern history:

Tunisian modern history witnessed a number of social movements that played a major role in nurturing a culture of protest and mobilization for economic reforms. The most prominent of these movements are the Revolt of Ali Ben Ghedhahem (1864), the Frachiches Revolt or the Thala-Kasserine Disturbances (1906), the Bread Riots (1984), the Mining Basin Revolt (2008), and the Revolution of Dignity (2010).

Revolt of Ali Ben Ghedhahem:

The revolt started on March 10, 1864 before the French colonization and as the rule of the Husainid dynasty was coming to an end while Tunisia was becoming more and more tied to European powers through

(2) Jacques L. Boucher. Mouvements sociaux et économie sociale: un arrimage en constante reconstruction, Economie et Solidarité. N°33, Volume 2. Presse universitaire du Quebec, 2002.

ic system needs to be founded upon both successful experiences on the level of microeconomics and general policies that prioritize public welfare. For this reason, it is necessary to initiate an alternative economy from outside the current establishment. This is what this paper will attempt to do with reference to the Tunisian context.

The first part of the paper will examine the most significant movements Tunisia witnessed in its modern history, which will be essential in identifying the economic problems accumulated as a result of policies adopted by successive administrations as well as the role played by marginalized political players. Those movements will be analyzed as a channel through which the current economic crisis can be dealt with. The second part will look into the possibility of benefiting from past experiences in formulating a new alternative that avoids previous mistakes while detaching itself from the hegemony of the current establishment.

1- Social movements: The start of the quest:

1.1- The significance of social movements:

Several studies, particularly sociological, focused on social movements as societal and political phenomena that mark significant milestones in the history of nations. Most of those studies attempted to understand and classify social movements based on a number of criteria such as sustainability, structure, mechanisms… etc. However, the results of these studies might not always apply to countries of the south with their economic, social, political, and cultural specificities. That is why it is necessary to conduct studies that formulate new definitions and criteria which are can be applied to the context subject of the research. The Tunisian case can serve as an example through which this approach can be presented. In this paper, social movements include protests, uprisings, and revolutions through which it is possible to detect the most pressing social, economic, and political crises that drive peo-

ditional political players such as political parties and trade unions to alter the balance of power and promote a different economic approach during the revolution. However, proposed alternatives were not powerful enough to operate outside the establishment and while political factions made initiatives at times, they got detached at others and in all cases they were never able to establish a serious dialogue about the incumbent economic system that has proven a failure.

Like many countries in the global South, conditions in Tunisia hinder the establishment of social and economic alternatives. Indebtedness, restrictions imposed by international financial institutions, and a non-productive rentier economy were among the obstacles. Added to this was the weakness of state institutions, which in many cases were plagued with corruption as well as incapable of initiating reform programs or even conducting studies that look into the best way of serving the people's interests and achieving social justice. These factors make it harder to initiate the kind of change that can establish an alternative system, one that designs policies which promote the fair distribution of resources and eliminate the accumulation of wealth.

The general state of discontent that prevailed in the Tunisian society especially as far as the economy is concerned started manifesting itself in the winter of 2010 through unconventional political players who belong to marginalized segments of the society. The marginalized are, in fact, the core of social movements that bring to the forefront the demands of the majority and that sound alarm bells over the main crises from which a given society is suffering. The actions and initiatives of those unconventional players constitute a guide for both conventional opposition factions and for the authorities as well as for public opinion, all parties that should contribute to the formulation of an alternative system that eliminates marginalization and establishes social justice.

It is not possible to establish an alternative economy from within the current economic and political establishment and it is similarly not possible to use conventional economic policies to design an alternative pattern through which social justice can be achieved. A sustainable and fair econom-

Introduction:

The restructuring of development patterns has for a long time been part of the official discourse of all political players in Tunisia, whether governments or opposition factions, political parties or trade unions, right wing or left wing, since the winter of 2010. Despite consensus over the necessity of restructuring the Tunisian economy, the level of political will required to achieve this end was never reached throughout the past seven years despite the relatively substantial political changes that took place during that time and the continuation of lobbying by social movements.

According to al-Saghir al-Salihi, the absence of a real will to effect a change is attributed to historical factors related to the balance of power in Tunisia. He explains that, for example, the unequal distribution of development is a result of the historical dominance of a ruling elite, which goes as far back as the era of the Hafsid Dynasty. Salihi coins the term "internal colonization" to refer to the sum of economic, social, and regional policies adopted starting with the Hafsid era through the Ottoman reign of the "beys," French colonization, and the establishment of the modern state until the present moment[1]. Such policies have throughout all those years been concentrating both power and wealth in the hands of a privileged minority, hence the current lack of equality as far as development is concerned.

The concept of internal colonization underlines the similarities between the tools used by local authorities and the ruling elite to control the majority and those used by the colonizers to control the colonized. That is why eliminating the hegemony of this class is an essential component in any plan for the establishment of an alternative economy.

On the other hand, the democratization of public space and the expansion of freedoms provided an opportunity for tra-

(1) Al-Saghir al-Salihi. Internal Colonization and Uneven Development: Marginalization in Tunisia as a Case in Point [Arabic]. Tunis, 2017.

«Alternative Economy Series»

The quest for an alternative economy:
Social activism in Tunisia as a case in point

Layla Riahi

About the Writer: architect and a holder of a doctoral degree in architecture. She is a professor at the National School of Architecture and Construction in Tunisia and she is a civil society activist. She participated in many ways in the most important events witnessed by Tunisia after the revolution, including the organization of the elections of the Constituent Assembly as the head of the sub election committee for France (2) district in October 2011. She also participated in the organization of the World Social Forum in March 2013 as the one responsible for logistics and the preparation of the site hosting the event. She is a founding member of the "Maaloulnash" campaign against agreements of May 2013 signed by Tunisia with the IMF. She is engaged with the Tunisian Economic Observatory, an organization that aims to monitor the economic policies of Tunisia and the activities of international financial institutions in Tunisia. She is currently working as the public relations officer for the organization.

This publication is an outcome of a seminar, non-periodical and sponsored by the Rosa Luxemburg Stiftung with funds of the Federal Ministry for Economic Cooperation and Development of the Federal Republic of Germany". The content of this publication is the sole responsibility of the author and does not necessarily reflect a position of AFA or RLS.

Publishers:
Arab Forum for Alternatives and
Rosa Luxemburg Foundation

ROSA LUXEMBURG STIFTUNG
مكتب شمال إفريقيا
North Africa Office

Arab Forum For Alternatives
منتدى البدائل العربي

Main Researcher of the project:
Mohamed El Agati
Translation:
Sonia Farid
Project Coordinator:
Shimaa ElSharkawy

To follow the papers of this series and other materials on Social justice, you can subscribe to the website:
«Social Justice Portal»
www.socialjusticeportal.org

Registration No.: 28124/ 2017

The quest for an alternative economy: Social activism in Tunisia as a case in point

Layla Al Riahi

Alternative Economy Series

The quest for an alternative economy

Social activism in Tunisia as a case in point

Layla Al Riahi

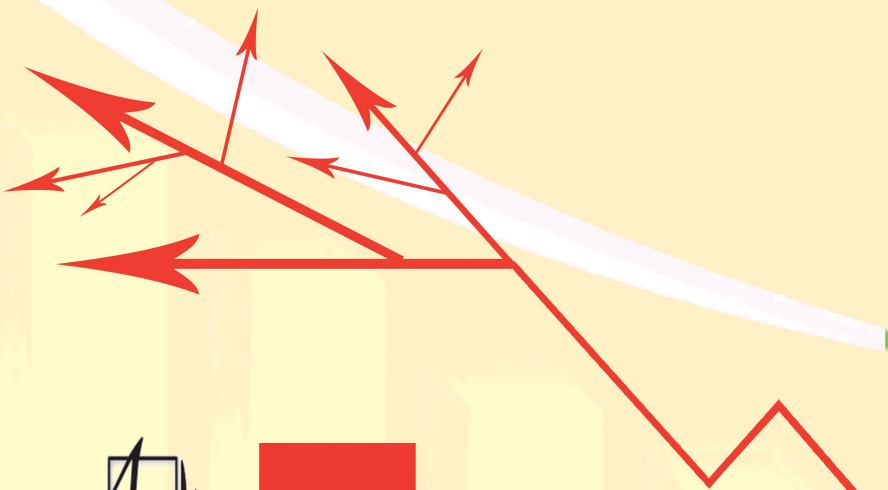

ROSA LUXEMBURG STIFTUNG
مكتب شـــمال إفريقيا
North Africa Office